معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (260)

العلاقات الاقتصادية المصرية التركية
بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة

الباحث الرئيسى

أ.د. إجلال راتب

مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

أغسطس 2015

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

العلاقات الاقتصادية المصرية التركية "بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة"

سبتمبر 2015

موجزالبحث

العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية

بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية بالإضافة إلى تمهيد يؤصل لتطور العلاقات الأورومتوسطية من علاقات التعاون التى تقوم على أساس طرف مانح لمعونة وطرف متلق ليس من حقه تغيير قيمة المعونة أو تعديل شروطها وصولاً إلى علاقات الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق المتوسط وهى الصيغة التى أخذت شكل الإطار التعاقدى من خلال مفاوضات من المفترض أنها تعكس إرادة الطرفين الحرة ، وترتب حقوقاً والتزامات متبادلة متكافئة وملزمة للطرفين وتم ذلك فى إعلان برشلونة فى عام 1995 لتى قامت على أساسها اتفاقات اقتصادية ولكنها اتفاقات شاملة .

ويتناول <u>الفصل الأول</u> :

1- التطور التاريخى للعلاقات المصرية – التركية

من خلال دراسة اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا والذى يتيح فور دخولها حيز التنفيذ فى عام 2010 الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف مما يزيد من قدرة الصناعة المصرية على النفاذ لأسواق تركيا ودول الاتحاد الأوروبى والدول المرتبطة مع تركيا باتفاقيات تجارة حرة .

2- تطور العلاقات السياسية المصرية – التركية

بداية من وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم فى عام 2002 حيث شهدت السياسة التركية فى التوجه نحو محيطها الجغرافى والتاريخى تحولاً كبيراً ، حيث بدأت نظرة صناع القرار السياسى التركى تتغير وتبلور ذلك فى رؤية استراتيجية تركية جديدة لسياسة خارجية تستند إلى المكانة التركية الجديدة واستغلال المتغيرات الدولية فى بناء علاقات ايجابية مع جميع دول العالم سواء فى آسيا أو افريقيا أو أمريكا الجنوبية وأوروبا .

واستمر هذا التوجه حتى قيام الثورات العربية فى عام 2011 وثورة 2015/6/30 .

واستعرض <u>الفصل الثانى</u> تطور العلاقات الاقتصادية المصرية – التركية والتى تمثلت فى :

1- **الملامح العامة للاستثمار المباشر فى مصر والمساهمة التركية فى هذا الاستثمار ، وبحساب نسبة مساهمة الاستثمارات التركية إلى اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر فى الفترة من 2008/2007 إلى 2014/2013 نجد أنها لم تتعد فى أعلى مستوياتها نسبة 4.5% (فى عام 2013/2012) وأن التدفق الاستثمارى التركى إلى مصر ارتبط بتوطيد العلاقات الدبلوماسية المصرية – التركية .**
2- **المساهمة التركية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء ما نشأ منها فى المنطقة الحرة أو فى الداخل (صناعة ، وزراعة وخدمات) .**
3- **المساهمة التركية فى القطاع السياحى .**

أما <u>الفصل الثالث</u> تم فيه تقييم منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا فى جزئين :

1- **دراسة مقارنة بين مصر وتركيا .**
2- **حسابات مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة (RCA) ، ومؤشر تماثل الصادرات ، ومؤشر التوافق التجارى ، ومؤشر كثافة التجارة الخارجية وأخيراً مؤشر التخصص القطاعى .**

أما <u>الفصل الرابع</u> فقد اختص بتقييم اتفاقية النقل البرى والترانزيت بين مصر وتركيا واستعراض الأراء المتباينة بخصوص وقف تجديد هذه الاتفاقية بعد انتهائها .

Abstract

This study deals with the Egypt – Turkey free trade agreement and its impact on the Egyptian path of economic development .

Through analyzing and evaluating some of the economic indicators of foreign trade such as :

- Revealed comparative advantage (RCA) .
- Export similarity index (ESI) .
- Foreign trade intensity .
- Sectoral specialization .

In addition evaluating the Transit Road Transport Agreement "Roro Agreement "

المحتويات

م	الموضــوع	رقم الصفحة
*	تمهيد : تطور العلاقات الأوروبية المتوسطية	
1	الفصل الأول : التطور التاريخى للعلاقات المصرية-التركية	1
	المبحث الأول	2
	تاريخ العلاقات السياسية المصرية-التركية	
	أولا : اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا	
	ثانيا : المزايا المتوقعة من اتفاق تجارة حرة مع تركيا	
	المبحث الثانى :	10
	تطور العلاقات السياسية المصرية التركية	
	أولا : الموقف التركى حيال الثورات العربية	
	ثانيا : دوافع التدخل التركى حيال الثورات العربية	
	ثالثا : الموقف التركى عقب الثورة المصرية فى 2015/1/25	
	رابعا: العلاقات السياسية المصرية التركية بعد ثورة 2013/6/30	
2	الفصل الثانى : تطور العلاقات الاقتصادية المصرية التركية	20
	اولا- الملامح العامة للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر والمساهمة التركية	
	ثانيا- المساهمة التركية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة	
	ثالثا- المساهمة التركية فى القطاع السياحى	
3	الفصل الثالث : تقييم منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا	43
	مقدمة	
	المبحث الأول	45
	مصر وتركيا : دراسة مقارنة	
	01 مؤشرات الأداء الاقتصادى	
	02 مؤشرات التجارة الخارجية	
	03 الأداء المؤسسى	
	المبحث الثانى	52
	موقف تدفقات التجارة ما قبل سريان اتفاقية منطقة التجارة الحرة وما بعدها	

م	الموضـــوع	رقم الصفحة
	المبحث الثالث	**57**
	بعض الملاحظات حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة المصرية – التركية	
	01 الإطالة الزمنية للاتفاقية	
	02 درجة الشمولية والتغطية	
	03 الاستثناءات العامة مادة (18)	
	04 الحواجز غير التعريفية (NTBs)	
	05 قواعد المنشأ	
	المبحث الرابع	**63**
	هل تحقق الاتفاقية التركية / المصرية منافع اقتصادية بالنسبة لمصر ؟	
	أولا : تقييم الآثار الاستاتيكية على الاقتصاد المصرى المترتبة على تطبيق الاتفاقية المصرية/التركية	
	تمهيد :	**66**
	– الآثار الاستاتيكية المترتبة على تطبيق الاتفاقية المصرية/ تركيا	
4	**الفصل الرابع : تقييم اتفاقية النقل البرى بالترانزيت (الرورو)**	**85**
	مقدمة :	
	أولا : اتفاقية النقل البرى بالترانزيت بين مصر وتركيا (الرورو)	
	ثانياً : أهم بنود اتفاقية الرورو بين مصر وتركيا	
	ثالثاً : اتفاقية (الرورو) بين التجديد والإلغاء	
	رابعاً : تقييم الاتفاقية	
	خامسا : الآثار المترتبة على عدم تجديد اتفاقية (الرورو) بين مصر وتركيا	
	سادساً : أهمية تجديد اتفاقية (الرورو)	
	سابعاً : الخلاصة والمقترحات	
5	**خاتمة ونتائج وتوصيات**	**106**
6	**المراجع**	**112**
7	**الملاحق**	**117**
8	**ملخص البحث**	**142**

تطور العلاقات الأوروبية المتوسطية

تمهيد

إن سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب وشرق البحر المتوسط مرت بمراحل مختلفة وتطورت عبر عقود طويلة مع تطور الاتحاد الأوروبي نفسه.

وعلى الرغم من أن هناك مصالح اقتصادية من شانها ان تدفع أوروبا لتعزيز علاقاتها مع دول جنوب البحر المتوسط إلا أن هذه الروابط اتسمت بمحدودية الرؤية وعدم شمولية الحركة وذلك مرجعه الي العقبات السياسية والتى تمثلت في اختلاف الرؤى بخصوص مفهوم الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان من ناحية ، وعقبات اقتصادية تمثلت في تباين درجات النمو الاقتصادي وانعكاس ذلك على مستويات المعيشة بين المجتمع الأوروبي والبحر المتوسط .

وفي نبذة سريعة يمكن تلخيص مراحل تلك العلاقة فيما يلي :

– اقتصرت هذه العلاقة في الستينيات من القرن العشرين علي بعض اتفاقيات انتساب بين الجماعة الأوروبية وعديد من الدول المتوسطية (اليونان ، تركيا ، لبنان ، إسرائيل .... الخ) تشتمل علي مجرد تنشيط المبادلات التجارية والمعونات الفنية والمالية .

– مع بداية سبعينيات القرن العشرين بدأ التحول الى مرحلة جديدة تتجه الي وضع سياسة أوروبية أكثر شمولاً ، ففي أكتوبر 1972 أقر المجلس الأوروبي أهمية المصالح الأوروبية المتوسطية ومن ثم التأكيد على أهمية إقرار سياسة شاملة تجاه المتوسط أطلق عليها " السياسة المتوسطية الشاملة " .

أدى ذلك إلي إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وبعض دول المتوسط بدأت بإسرائيل عام 1975 ، وأعقب ذلك اتفاقات مع دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب في ابريل 1976 وفي عام 1977 تم توقيع اتفاقيات مع دول المشرق العربي "مصر، سوريا، الأردن ".

وحددت هذه الاتفاقيات التفضيلات التى يمنحها كل من الطرفين للأخر .

بالإضافة الي النص على إنشاء مجلس للتعاون يعمل علي تنفيذ الاتفاقية بين طرفيها وإقرار مبدأ التعاون الفنى والمالى وتحديد شروط القروض التى يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي أو المنح من ميزانيات الجماعة الأوروبية إلا أنها لم تقر مبدأ تراكم المنشأ .

ومن ناحية التسهيلات المقدمة من الطرف المتوسطى فهي :

- **الإلتزام بقاعدة الدولة الأولي بالرعاية .**
- **تطبيق قاعدة المعاملة الوطنية (طبقاً لاتفاقية الجات)**
- **تطبيق مواد الجات الخاصة بمقاومة الإغراق مع السماح للطرف المتوسطى بفرض رسوم جمركية أو قيود إذا ما تطلبتها مقتضيات التنمية .**
- **عقب انتهاء الحرب الباردة ادخلت تطورات جديدة لدعم العلاقات المتبادلة بين الطرفين وانتهاج سياسة متوسطية جديدة تأخذ في الاعتبار : المتغيرات العالمية والاقليمية والأوروبية فقد تراجعت فكرة التهديد السوفياتي للأمن الأوروبي مع تصاعد حدة الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والنقدية العالمية والرغبة فى عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بالانفراد بمقدرات الشرق الأوسط .**
- **أدى انتهاج الاتحاد الأوروبي لهذه السياسة المتوسطية الجديدة بالإضافة الى استمرار العلاقات التقليدية بين الطرفين الى ادخال تعديلات جديدة لدعم تلك العلاقات منها :**

– مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة في مجال الاصلاح الهيكلى أو برامج ذات صفة اجتماعية مثل : الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي .

– تحسين فرص دخول منتجات الدول المتوسطية للسوق الأوروبية .

<u>العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون الي الشراكة :</u>

في 1994 قامت فرنسا واللجنة الأوروبية لصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي مما أطلق عليه " الوثيقة الموحدة " ثم تم الاتفاق على عقد مؤتمر أوروبي متوسطي في اسبانيا في 1 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي المتوسطي وإثنى عشر دولة متوسطية من بينها مصر كذلك الولايات المتحدة وروسيا . وتم إصدار الاعلان السياسي .

وهكذا تم توقيع اتفاقيات بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق المتوسط ولكن من خلال صيغة مختلفة تسمى اتفاقات "المشاركة" والتى تختلف عن الصيغة التى كانت قائمة من قبل وهى "اتفاقات التعاون" والتى تطرح العلاقة بين طرفيها فى صورة مانح (الاتحاد الأوروبى) ومتلق "الدولة المعنية" أى أنها صيغة من طرف واحد تأخذ شكل معونة (نقدية أو عينية) ويحدد الطرف المانح قيمتها وطبيعتها وتوقيتها ومداها الزمنى وفقاً لرؤيته الخاصة لمصالحه هو ، ولا يملك المتلق حق تغيير قيمتها أو تعديل شروطها .

فى حين أن اتفاقيات المشاركة تنبنى على إطار تعاقدى من خلال مفاوضات من المفترض أنها تعكس إرادة الطرفين الحرة ، وترتب حقوقاً والتزامات متبادلة متكافئة وملزمة للطرفين.

ومما يميز اتفاقات المشاركة التى وقعت كنتيجة "لإعلان برشلونة" فى عام 1995 أنها لم تكن مجرد اتفاقات اقتصادية ولكنها اتفاقات شاملة تستهدف إطلاق حوار سياسى بين الأطراف المعنية ، ووضع ضوابط لحركة المعاملات وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، وتحديد أشكال التعاون الاقتصادى والنقدى وكذلك التعاون فى مجالات أخرى ومتنوعة مثل : غسيل الأموال ، ومكافحة المخدرات ، ومكافحة الإرهاب ([1]) ، ومن المفترض أن توفر هذه الاتفاقيات :

1- **توفير إطار ملائم لحوار سياسى .**
2- **التحرير المطرد للتجارة فى السلع والخدمات ورؤوس الأموال .**
3- **تدعيم وتنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة .**
4- **المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .**
5- **تشجيع التعاون الاقليمى من أجل ترسيخ التعايش السلمى والاستقرار الاقتصادى والسياسى ,**
6- **التعاون فى المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .**

[1]) حسن نافعة : اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية بين الفرص والمحاذير على الموقع :
http:/www.mafhoum.com

ومن الأسئلة التى تفرض نفسها على موضوع اتفاقات المشاركة : هل يمكن التحدث عن أطراف متكافئة ؟ أم أننا بصدد تجمع أوروبى بطمع فى ممارسة دور عالمى على الساحة الدولية ككتلة تضم 28 دولة هم أعضاء الاتحاد الأوروبى فى مواجهة دول صغيرة متفرقة ، وتواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية ؟ وفى إطار اتفاقيات الشراكة الآورومتوسطية تتضح المجالات التالية :

أولا : الشراكة فى مجالات غير الاقتصادية

1- الشراكة فى مجال السياسى والأمنى وتهدف إلى منطقة استقرار على الصعيد الاقليمى ، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديموقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية .

2- الشراكة فى المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية والتى تنطوى على :

- **التأكيد على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط واحترام الثقافات والأديان وذلك لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب .**
- **تنمية الموارد البشرية (التعليم والتأهيل) .**
- **التأكيد على أهمية المجتمع المدنى .**
- **ضرورة دعم وتقوية حكم القانون .**
- **تكثيف التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة غير الشرعية .**
- **التعاون فى مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد ومكافحة العنصرية والتعصب ([1]) .**

ثانيا : الشراكة فى المجال الاقتصادى والمالى

أكد بيان برشلونة على أهمية النمو الاقتصادى والاجتماعى الدائم والمتوازن وذلك من خلال إقامة شراكة اقتصادية ومالية ترتكز على ثلاثة محاور أساسية : إنشاء منطقة تجارة حرة ، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادى ، وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبى لشركائه .

[1]) وفاء بسيم : التعاون الأورو متوسطى : مجلة اقتصادية عربية ، أكتوبر 1999 .

وسعياً لاقامة منطقة التجارة الحرة الآورومتوسطية وقع الاتحاد الأوروبى اتفاقات مع الدول بشكل منفرد ثم حث الدول الموقعة على إعلان برشلونة فى نوفمبر 1995 على ضرورة الإسراع فى توقيع اتفاقيات التجارة الحرة فيما بينها للوصول إلى الملامح الأساسية لمنطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية قبل عام 2010 . والتزاماً بذلك تم عقد اتفاقية تجارة حرة بين مصر وتركيا فى عام 2005 ودخلت حيز التنفيذ فى عام 2007.

الباحث الرئيسي

أ.د . اجلال راتب
أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الدولي المتفرغ
مايو 2015

شكر واجب

أتقدم لفريق العمل البحثي بعظيم الشكر والامتنان لما بذلوه من جهد ومثابرة لكى نصل بهذا العمل الى هذا المستوى ، ونأمل أن يكون عوناً ونبراساً للباحثين وصناع القرار .

الباحث الرئيسي

(أ.د . اجلال راتب)

فريق عمل الدراسة :

من داخل المعهد :

أ.د / إجلال راتب	**الباحث الرئيسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ.د فادية عبد السلام	**مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ.د . سلوى محمد مرسي	**مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
د. احمد رشاد الشربينى	**مدرس مركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ. ثريا محمد محمد حسين	**معيدة بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية**
أ. احمد ابراهيم عبد الحميد	**معيد بمركز دراسات البيئة والموارد الطبيعية**

من خارج المعهد

د . جهاد شريف صبرى	**المركز الديموجرافى**
أ. أحمد عبد الحميد عبد الحميد	**وزارة التجارة والصناعة**

الفصل الأول
التطور التاريخى للعلاقات المصرية - التركية

المبحث الأول

تاريخ العلاقات السياسية المصرية–التركية

ترجع العلاقات التركية – المصرية إلى ما قبل العهد العثمانى ، وهى علاقات مترابطة ، متداخلة تجمعها أواصر تاريخية وثقافية مشتركة . وبعد انهيار الامبراطورية العثمانية ، ورثت الجمهورية التركية علاقات مثقلة بالمشكلات والنزاعات فى الشرق الأوسط تولدت عن تفكك الامبراطورية العثمانية ، وهو ما جعل تركيا عاجزة عن تطوير مفهوم استراتيجى لسياستها الخارجية تجاه مصر لفترة طويلة . وخلال تلك الأعوام تشكلت العلاقات التركية – المصرية فى مناخ يخيم عليه التنافس والنزاع على النفوذ السياسى والاقتصادى فى الشرق الأوسط لفترة طويلة ([1]) .

ومن ناحية أخرى لم يكن بمقدور اتفاقات التعاون الاقتصادى الموقعة بين الدولتين فى ذلك المناخ المفتقر إلى الثقة أن تعزز من العلاقات الثنائية ، وأن تقيم تقارباً بين اقتصادات الدولتين . بيد أن ذلك الوضع قد أخذ يتغير خلال العقد الأول من الألفية الثالثة عندما قامت تركيا بإعادة بناء وصياغة سياستها الخارجية . حيث انعكس المفهوم التركى الجديد لسياستها الخارجية انعكاساً على علاقاتها مع الشرق الأوسط عامة ، ولا سيما مع مصر التى تمثل قلب العالم العربى ، ويمكن القول أن ثمة عاملين وراء ذلك ، الأول يتمثل فى كون كلتا الدولتين تمثلان موقعاً متميزاً فى المنطقة ، حيث تقع تركيا فى قارتى آسيا وأوروبا ، وتعد جارة لقارة إفريقيا ، وكذلك تقع مصر فى قارتى إفريقيا وآسيا وتعد جارة لقارة أوروبا . ومن ثم فإن الأوضاع الجغرافية لكلتا الدولتين تتمم بعضها بعضاً ، وتجعل من تركيا ومصر دولتين مركزيتين فى المنطقة الأفرو–أوراسية التى تحيط بالشرق الأوسط ، وآسيا ، وأوروبا ، كما تجعل منهما دولتين جارتين لبعضها البعض من خلال شرق البحر المتوسط الذى يربط بين شاطئيهما . إضافة إلى أن مصالح تركيا ومصر تلتقى فى محور الاستقرار والأمن والسلام فى هذه المناطق .

وعليه ، فإن التعاون التركى – المصرى لا يكتسب أهميته من أجل الشرق الأوسط فقط ، بل يعد ذا أهمية واضحة أيضا من أجل المناطق المحيطة فى أوراسيا ، إفريقيا ، أوروبا وآسيا ، وكلها مناطق تمثل بالنسبة للقوى الجديدة ساحة سباق وتنافس . وبخلاف هذه المناطق

---

[1]) مقال لأحمد داود أوغلو (وزير خارجية تركيا) : سياسة تركيا فى الشرق الأوسط : العلاقات التركية المصرية ، مركز الزيتونة والاستشارات ، على الموقع الالكترونى :

http:/www.alzaytouna.net Rermalink/5649.html

الجغرافية المباشرة فإن ثمة منطقتين مهمتين تلتقى عندهما مصالح كلتا الدولتين ، ويمكن كل دولة الاستفادة من الخبرات التاريخية للدولة الأخرى يها ، وتمثل هاتان المنطقتان أهمية حياتيه بالنسبة لمصر وتركيا ، وهو ما يجعل الاتفاق والتعاون بينهما أمراً ضرورياً . المنطقة الأولى هى منطقة البلقان التى يمكن لمصر أن تستفيد فيها من خبرة تركيا ، وأما الأخرى فمنطقة إفريقيا التى يمكن لتركيا أن تستفيد فيها من خبرة مصر . وهذا الاتفاق من شأنه أن يضفى على الشرق الأوسط الاستقرار والأمن ، وفى الوقت ذاته سيحول دون تمدد تأثيرات صراعات القوى فى المناطق المحيطة إلى داخل الشرق الأوسط . أما العامل الآخر الذى يكسب التعاون بين الدولتين القابلية للاستمرار ، فهو تواصلية التاريخ المشترك. فالعلاقات التركية – المصرية اتصفت بالاستمرارية رغم عدد من المشكلات .

كما أن الروابط الاقتصادية بين البلدين تمتد إلى عقد السبعينات من القرن الماضى ، وثمة عدد من الاتفاقات الاقتصادية قد وقعت بين البلدين مثل : اتفاقية التجارة الحرة عام 1976 ، وإلغاء الضرائب بين الطرفين فى عام 1993 ، واتفاقية التعاون الاقتصادى والتقنى الموقعة عام 1994 ، واتفاقية التجارة الحرة الموقعة عام 1996 والتى تعد تجديداً لاتفاقية التجارة الحرة عام 1976 ، بيد أنه ، ورغم هذا الكم من الاتفاقات الاقتصادية التى تستهدف تحسين الأوضاع التجارية فإن حجم التجارة بين البلدين ظل فى أدنى المستويات . ففى خلال الأعوام ما بين 1985 و 1997 كان حجم التجارة بين البلدين يمثل 2% من مجموع التجارة الخارجية المصرية ، و 1% من مجموع التجارة الخارجية التركية ، ومع دخول اتفاقية التجارة الحرة التى تم التوقيع عليها عام 2005 حيز التنفيذ عام 2007 تم رفع العوائق التجارية بدرجة واضحة ، وأصبح الطريق مفتوحاً أمام التكامل بين اقتصادات كل من مصر وتركيا .

وفى ضوء هذه المعطيات المشتركة تمت إعادة تحليل وتشكيل العلاقات التركية – المصرية مما أدى إلى تطوير هذه العلاقات وتكثيفها بين البلدين فى جميع المجالات السياسة والاقتصادية والثقافية .

اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا

إن أى دولة مقبلة على الدخول فى منطقة تجارة حرة عادة قبل الدخول فى الاتفاقيات تقوم بدراسة الأوضاع الاقتصادية فى الدولة الأخرى فيما يتعلق بهياكل الإنتاج وهيكل الصادرات والواردات والرسوم والتعريفات السائدة ودرجة النمو الاقتصادى بين البلدين ومستويات

التضخم .. وكل ما يولد قدرة تنافسية للدولة المقصودة بالاتفاقية على حساب المنتج الوطنى ، وأيضا مستويات الإنتاجية فى الهياكل الصناعية وتكلفة الإنتاج وسياسات تحفيز الصادرات وتأثيرها على التنافسية ومستويات دعم المنتجات الوطنية . وكذلك درجة الاكتفاء الذاتى والتى تعكس انغلاق أو انفتاح الاقتصاد على العالم ..

فالاتفاقات لا تتم بين يوم وليلة وليست مجرد تصرف فردى أو نتيجة رد فعل ولكن تتطلب عملية تفاوضية يقوم بها ممثلون للعديد من الجهات المعنية ، كما تتطلب عملية التفاوض بهدف الوصول إلى اتفاقيات أو معاهدات تجارية أن يكون لدى المفاوض المعلومات الخاصة بالطرف الآخر من حيث مكونات الاقتصاد القومى – التجارة الخارجية للدولة – أهم المنتجات القابلة للتصدير – حجم السوق وأهم الواردات – حجم السكان والتقسيم العمرى – التشريعات الجمركية السارية – الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل – أسعار اسوق – منافذ التوزيع ..ألخ .

ووفقا للنظرية الاقتصادية والواقع العملى ، فإن التعاون التجارى يحقق نوعين من الفوائد ، الاستاتيكية ، والديناميكية . وتتوقف قدرة الدول على الاستفادة من فوائد التعاون التجارى على :

– المكاسب الاستاتيكية : والتى تختص بالآثار المحتملة للتعاون التجارى على التجارة البينية فى الأجل القصير ، ومن ثم يترتب على قيام التعاون نوعين من الآثار المحتملة:

*** خلق التجارة Trade Creation ، ويقصد بخلق التجارة : زيادة حجم التبادل التجارى بين الدولتين نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم ، ودون أن يؤثر ذلك على تجارة الدولة مع الدول الأخرى .**

*** تحويل التجارة Trade Diversion ، ويقصد بتحويل التجارة أن تقوم الدولة العضو فى الاتفاقية بإحلال منتجات الدولة الأخرى الأكثر تكلفة محل الواردات من بلدان العالم الخارجى الأقل تكلفة وأعلى جودة ، وعليه فإن تحويل التجارة يؤثر سلبياً على الرفاهة .**

ويتوقف الأثر الصافى للاتفاقية أو منطقة التجارة الحرة على محصلة كل من الأثر الإنشائى والأثر التحويلى ، وكلما كان الأثر الإنشائى أكبر من التحويلى كلما أدى ذلك إلى تزايد رفاهة الدولة العضو فى الاتفاقية .

وتجدر الإشارة إلى أن خلق منطقة تجارة حرة قد لا يؤدى بالضرورة إلى استفادة الدول الأعضاء ، وإنما تتوقف قدرتهم على الاستفادة من تلك الفوائد على توافر ثلاثة شروط :

1- تشابه أو تنافس هياكل الإنتاج ، فكلما كانت هياكل الإنتاج متشابهة ، كلما تزايد احتمال حدوث الأثر الإنشائى وقل احتمال حدوث الأثر التحويلى والعكس صحيح .
2- مستوى التعريفة الجمركية قبل قيام منطقة التجارة الحرة ، فكلما كانت التعريفة الجمركية مرتفعة ، كلما زادت احتمالات تحقق الأثر الإنشائى وقلت احتمالات الأثر التحويلى للتجارة إثر إلغاء هذه التعريفة .
3- مستوى التعريفة الجمركية فى مواجهة العالم الخارجى بعد قيام الاتفاقية ، فكلما انخفضت التعريفة الجمركية فى مواجهة العالم الخارجى كلما قل احتمال تحقق الأثر التحويلى ، وبالتالى فمن الأفضل أن تسعى الدول التى تدخل هذه الاتفاقيات إلى خفض المستويات العامة لرسومها الجمركية تجاه كافة الأطراف .

وتشير كذلك النظرية الاقتصادية إلى أن الدخول فى منطقة تجارة حرة ومن ثم اتساع الأسواق ، يؤدى إلى مجموعة من الآثار الديناميكية من أهمها :

- تزايد معدلات الاستثمار المحلى والأجنبى لتزايد فرص تحقيق معدلات ربحية مرتفعة.
- ازدياد فرص التوظف بالمعنى الشامل أو بمعنى خلق الوظائف .
- زيادة حدة المنافسة ومن ثم تحقيق توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية .

وبالنسبة لمصر فقد جاء اتجاهها لعقد اتفاقات التجارة كإحدى الوسائل للنفاذ من خلالها إلى أسواق الدول حيث كان لاتفاقيات التجارة دور هام فى نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية .

فقد دخلت مصر فى اتفاقيات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف مع العديد من الدول ، وكذلك بدوافع اقتصادية مثل تنمية الصادرات وتشجيع التدفقات الاستثمارية الأجنبية ، وكذلك دوافع واعتبارات سياسية ترتبط بالأمن القومى المصرى ، ومن ضمن الاتفاقيات الثنائية التى وقعتها مصر :

اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا والتى تم التوقيع عليها بتاريخ 27 ديسمبر 2005 ودخلت حيز التنفيذ بعد الانتهاء من اجراءات التصديق على الاتفاق من الجهات المسئولة فى كل البلدين فى 2007/3/1 .

وتمثلت أهداف هذه الاتفاقية فى الآتى :

1- **زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادى بين الطرفين من أجل رفع مستوى معيشة شعبى البلدين .**
2- **إزالة المعوقات والقيود الخاصة بتجارة السلع ، بما فيها السلع الزراعية .**
3- **تنمية علاقات اقتصادية متناسقة بين الطرفين من خلال زيادة التجارة المتبادلة بينهما .**
4- **توفير ظروف عادلة للمنافسة فى التجارة بين الطرفين .**
5- **خلق ظروف مواتية لزيادة وتشجيع الاستثمارات وخاصة لزيادة الاستثمارات المشتركة فى كل من الطرفين .**
6- **تنمية التجارة والتعاون بين الطرفين فى أسواق دول أخرى .**

وتشتمل هذه الاتفاقية على :

<u>أولا: اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا</u>

تضمن إعلان برشلونة الذي وافقت عليه مصر والصادر فى نوفمبر عام 1995 بشأن التعاون الأوروبي المتوسطي إقامة منطقة تجارة حرة اورومتوسطية تضم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط بحلول عام 2010 ، وكذلك تطبيق قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف على المنتجات المتبادلة بين دول الاتحاد ودول جنوب البحر المتوسط بما يدعم عمليات التكامل الصناعي فيما بينهم.

وقد طالب الاتحاد الأوربي مصر بأهمية الإسراع فى إبرام اتفاق تجارة حرة مع تركيا، حيث وقعت كل من المغرب ، تونس ، الأردن ، سوريا ، إسرائيل، ودول الافتا.

كما أن أهمية اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا تتمثل فيما يلي :

1- **إن عدم وجود اتفاق التجارة الحرة مع تركيا سيترتب عليه أن مصر تعتبر من الدول غير الملتزمة بما ورد في إعلان برشلونة من أهمية الوصول باتفاقات تجارة حرة بين الدول اليورومتوسطية قبل عام 2010.**
2- **تتيح الاتفاقية فور دخولها حيز النفاذ الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف مما يزيد من قدرة الصناعة المصرية على النفاذ لأسواق تركيا ودول الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة مع تركيا باتفاقيات تجارة حرة ، وذلك من خلال**

إقامة صناعات تكاملية مشتركة بين مصر وتركيا والدول الاوروميتوسطية، وعلي سبيل المثال في مجال الصناعة النسجية.

3- توفر تطبيق قاعدة المنشأ التراكمي وما يصاحبها من أقامه صناعات تكاملية مشتركة الفرصة للصناعة المصرية من الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة في العديد من الصناعات التي تتميز بها بعض دول الاوروميتوسطي.

4- زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في مواجهة منافسة صادرات الدول التي وقعت اتفاق تجارة حرة مع تركيا داخل السوق التركي، حيث ان تركيا وقعت اتفاق تجارة حرة مع العديد من الدول من بينها سوريا ،الأردن، تونس،المغرب،إسرائيل،ودول الافتا.

<u>ثانيا : المزايا المتوقعة من اتفاق تجاره حرة مع تركيا</u>

بالإضافة إلي دعم العلاقات التجارية مع تركيا فهناك مزايا عديدة متخصصة تتيحها هذه الاتفاقية في المجالات الآتية :

1- مجال الاستثمار

تتيح الاتفاقية زيادة ثقة المستثمرين الأتراك في الاقتصاد المصري ، الأمر الذي من شانه تشجيع هؤلاء المستثمرين ورجال الأعمال الأتراك علي توجيه استثماراتهم إلي مصر في مشروعات مشتركة للاستفادة من اتفاقات التجارة الحرة التي وقعتها مصر مع الدول العربية و الكوميسا لتكون مصر قاعدة انطلاق وركيزة لهذه الأسواق، خاصة وان رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك قد قاموا بخطوات كبيرة فى الاستثمار خارج تركيا فى دول الاتحاد السوفيتي السابق وسوريا ومن شأن توقيع هذا الاتفاق تحفيزهم وتشجيعهم على الاستثمار بمصر. وقد بدا عديد من رجال الأعمال الأتراك في صناعه المنتجات النسجية والملابس الجاهزة فور علمهم بقرب التوقيع علي اتفاق تجارة حرة بين البلدين الي اتخاذ خطوات جادة وفعالة في هذه الصناعة سواء باستثمارات تركية او مشروعات مشتركة مع نظرائهم المصريين.

2- الصادرات المصرية

ا- <u>السلع و المنتجات الصناعية :</u>

- **إعفاء الصادرات المصرية من السلع الصناعية إلي تركيا من كافة الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب الاخري ذات الأثر المماثل فور دخول الاتفاق حيز النفاذ.**